

## رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٦ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسائلنا السابقة بخصوص الاعتداءات التي يرتكبها النظام التركي على سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها، والتي تمثل انتهاكات صارخة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ومبادئ العلاقات الودية وحسن الجوار بين الدول، أود أن أنقل إليكم ما يلي:

بتوجيهات من النظام التركي وإشراف من قوات الاحتلال التركي ومن التنظيمات الإرهابية العميلة له، يعمل ما يسمى بـ "المجلس المحلي" المصطنع في منطقة عفرين على طمس الهوية الوطنية السورية لهذه المنطقة، واتخاذ إجراءات تهدف إلى محاولة سلبها عن سوريا وتقطيع أوصال المنطقة وعزلها عن محيطها الجغرافي الطبيعي والمساس بطابعها القانوني كجزء لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية.

وتأتي هذه الممارسات استكمالاً للسياسات العدوانية لنظام أردوغان، الذي قام ببناء جدار أسنني عازل لسلب منطقة عفرين عن مناطق شمال محافظة حلب، وشرع بنشر الثقافة التركية عوضاً عن العربية، الأمر الذي يبنى بمحاولة تكرار سلب لواء اسكندرون عن سوريا من خلال العمل على تغيير هوية وديمقراطية المنطقة وطمس معالمها الثقافية، وهو الأمر الذي يتطلب اهتمام مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ واتخاذها الإجراءات الحازمة والعاجلة الكفيلة بمنع النظام التركي من المساس بوحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية ووضع حد لأوهام أردوغان في إحياء عهد السلطنة العثمانية الذي انقضى دون رجعة.

وتحدد الجمهورية العربية السورية التأكيد على أن وجود أي قوات عسكرية أجنبية على أراضيها دون موافقتها الصريحة هو عدوان واحتلال، وسيتم التعامل معه على هذا الأساس. وتطالب في هذا السياق النظام التركي بوقف ممارساته العدوانية على الجمهورية العربية السورية وسحب قواته العسكرية من داخل سورية بشكل فوري وغير مشروط والتوقف عن دعمه للتنظيمات الإرهابية وعن سياساته التي تستهدف وحدة وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية. كما تعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على أن كافة اعتداءات النظام التركي وممارساته واحتلاله لأراضٍ سورية، لن تغير من الواقع القانوني



للأراضي وعائديتها للجمهورية العربية السورية، ولن تؤدي بأي شكل من الأشكال إلى المساس بالحقوق القانونية والسيادية للجمهورية العربية السورية.

وتحدد الجمهورية العربية السورية أيضاً مطالباتها مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته لحفظ السلم والأمن الدوليين ووضع حد لاعتداءات النظام التركي على سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها وإلزامه بالسحب الفوري وغير المشروط لقواته من الأراضي السورية والكف عن دعم الإرهاب. أمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

المندوب الدائم

السفير